أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Economic Diplomacy

نظـرة تحليليـة | سبتمبر 2025

التفكير المنهجي والدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور ناريش سينج

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

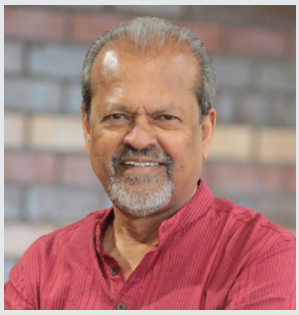

الدكتور ناريش سينج

أستاذ ومدير مركز اقتصاديات التعقيد والروحانية التطبيقية والسياسات العامة، والعميد التنفيذي السابق لكلية جيندال للإدارة الحكومية والسياسات العامة في الهند. وهو حاصل على درجة الدكتوراة متعددة التخصصات في العلوم البيئية ولديه أكثر من ثلاثة عقود من الخبرة في مجال السياسات العامة في مناصب رفيعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الفيدرالية الكندية.

ملخَّص

- تتمحور الرسالة الأساسية لهذه النظرة التحليلية حول ضرورة أن تتخطى الدبلوماسية الاقتصادية، لا سيما في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة، النهج التقليدية والخطية وتبني منظور منهجي شامل لمعالجة تعقيدات العالم المعاصر.

- يمكن أن يوفر تبني التفكير المرن والمعقد نهجًا منظمًا للتعامل مع المشهد العالمي المترابط والمتقلب بشكل متزايد الذي تعمل فيه الدبلوماسية الاقتصادية اليوم، من خلال التركيز على التعاون والاستراتيجيات التي تتميز بالمرونة.

- يلقي هذا التحليل الضوء على تحديين رئيسيين ناشئين عن هذا التعقيد: "تعدد الأزمات" و"المشاكل المستعصية في السياسات". تشير عبارة "تعدد الأزمات" إلى التشابك الخطير بين أزمات متعددة، مما يتطلب استجابةً متكاملةً وليس حلولًا فرديةً. المشاكل المستعصية هي قضايا صعبة لا حلول نهائية لها، وتتطلب نُهجًا مرنةً وتكراريةً بدلاً من محاولات للقضاء عليها من جذورها.

- تستعين هذه النظرة التحليلية بأمثلة من الممارسات الحالية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتوضيح أهمية هذا الإطار وفوائده المحتملة. التحديات المحددة التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل التحول في قطاع الطاقة والأمن الغذائي والتوترات الجيوسياسية، هي أمثلة على الأزمات متعددة الأبعاد والمشاكل المستعصية.

- تُظهر الورقة البحثية أن استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتضمن فعلًا عناصر من التفكير المنهجي وتتميز بطابعها البراجماتي، ولكنها تشير إلى أن اعتماد هذا الإطار على نحو واعٍ وكامل يمكن أن يعزز فعاليتها. وبالتالي، تشمل الوثيقة توصيات محددة حول كيف تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة دمج التفكير المنهجي على نحو أكبر في استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية، بما في ذلك:

  - تحديد المشكلات المستعصية ذات الأولوية والأهمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ووضع التدابير المناسبة لمعالجتها.
  - تحديد السيناريوهات المحتملة للأزمات المتعددة (باستخدام أدوات بناء السيناريوهات والتوقعات الاستراتيجية) ووضع استراتيجيات حوكمة استباقية مناسبة.
  - استخدام التفكير الاقتصادي المعقد عند الاقتضاء ومقارنته بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد والافتراضات القائمة لمعرفة المجالات التي قد تحتاج إلى تغيير في السياسات.
  - إعداد دورات تدريبية وورش عمل وحلقات نقاش أو ندوات افتراضية قصيرة وطويلة الأجل مناسبة للدبلوماسيين الحاليين والجدد تتناول قضايا مثل التفكير المنهجي في الدبلوماسية الاقتصادية، واقتصاديات التعقيد، والتفكير المنهجي المرن والمعقد، والمشاكل الدبلوماسية الاقتصادية المستعصية، والأزمات المتعددة التي قد تكون لها أهمية للدولة.

مقدمة

ترد الأولويات والاهتمامات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة الأخيرة فيما يتعلق بدبلوماسيتها الاقتصادية بوضوح في تقرير الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2024[1]. يُقابل سيناريو بطء النمو العالمي آفاق نمو أفضل في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي دولة الإمارات العربية المتحدة. ويكمل ذلك اتجاهات أنماط التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وإذ تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة المخاطر الكامنة في الاعتماد الاقتصادي على سلعة واحدة مثل النفط، فإنها أعدت استراتيجية للتنويع الاقتصادي تشمل البحث عن فرص في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتلك القائمة على المعرفة، مع التركيز على التنمية المستدامة.

أحد تعريفات الدبلوماسية الاقتصادية هو أنها "استغلال الموارد الحكومية لتعزيز نمو اقتصاد الدولة من خلال أنشطة مثل تعزيز التجارة وزيادة النفاذ إلى الأسواق، وجذب الاستثمارات، والمشاركة في جهود تعاونية للتفاوض على اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف".[2] البُعد البديل هو استخدام القوة الاقتصادية، بما في ذلك تقديم المساعدات الخارجية وفرض العقوبات الاقتصادية، لتعزيز أهداف السياسة الخارجية.

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ست أدوات رئيسية (ركائز). هذه الركائز هي:

1. التمثيل الدبلوماسي في البلدان والهيئات المتعددة الأطراف.
2. كيانات دعم الاستثمار.
3. الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.
4. المساعدات الخارجية.
5. صناديق الثروة السيادية والاستثمارات الخارجية.
6. العضوية في المنظمات الدولية[3].

إن التعريفات والنهج النظري الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية متكامل ومدروس بعناية، كما هو موجز آنفًا. وتُسجِّل دولة الإمارات العربية المتحدة أداءً اقتصاديًا جيدًا، وفقاً لجميع المؤشرات الاقتصادية القائمة.

إذن، ما هي القيمة التي تضيفها هذه النظرة التحليلية؟

تهدف هذه الورقة التحليلية إلى المساهمة في الجوانب البحثية والممارسات العملية للدبلوماسية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها. وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال استعراض بعض الأفكار والاكتشافات التي ظهرت مؤخرًا في عدة محافل دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي، والتي تتناول التحديات الحالية للسياسات العامة وإلى حد ما قضايا الدبلوماسية الاقتصادية. وتشمل هذه المجالات التفكير المنهجي المرن والمعقد، الذي يوفر إطارًا لفهم المظاهر الواقعية للأزمات المتعددة ومشاكل السياسات المستعصية ـ وهما مفهومان يردان بالتفصيل في التقرير. ثم يُطبِّق التحليل على التحديات والفرص الملموسة والناشئة التي واجهتها الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية فعلًا أو تلك التي ستواجهها قريبًا.

في خضم التعقيدات المتزايدة في العالم التي تؤدي إلى أزمات متعددة ومشاكل سياسات مستعصية، يمكننا أن نجد فرصًا جديدةً ومثيرة إذا نظرنا إليها من الزاوية الصحيحة واستخدمنا الأدوات المناسبة. الفرضية هي أن هذه النظرة التحليلية ستعود بالنفع على أولئك الذين يعملون في مجال الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في أي من الركائز الست المذكورة آنفًا أو في جميعها. والهدف المحدد من هذه الورقة البحثية هو عرض مقدمة سهلة الفهم عن طبيعة "اقتصاديات علوم التعقيد" واستخدامها لتكوين رؤية عن مشكلات السياسات المستعصية والأزمات المتعددة في ممارسات الدبلوماسية الاقتصادية.

التعقيد في العالم وأهميته

واقع العالم اليوم هو أنه أصبح أكثر عولمةً من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن هذا الأمر معروف للجميع، إلا أن آثاره على الدبلوماسية الاقتصادية لا تحظى دائمًا بما تستحقه من الفهم. إن عالم أكثر عولمةً يعني أن الناس أكثر ترابطًا مع

بعضهم البعض ومع المعلومات والأحداث في لحظة حدوثها. حيث تتدفق الأموال والمعلومات بسهولة وسرعة في جميع أنحاء العالم، وكذلك التجارة في السلع والخدمات. في الوقت ذاته، تتسارع الثورة التكنولوجية بوتيرة مذهلة مع انتشار الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التي تؤثر على حياتنا الشخصية والمهنية على حد السواء.

ونتيجة لتعدد هذه العلاقات المتبادلة وكثافتها، فإن أي تغيير بسيط في مكان ما يمكن أن يؤدي بسرعة إلى تأثير كبير في مكان آخر. التغيير سريع ومستمر، مما يؤدي إلى نظام ديناميكي وقابل للتغير. وتسمى هذه الأنظمة بالأنظمة التكيفية المعقدة. هذه الأنظمة، التي تتطور وتتكيف باستمرار، شائعة في الحياة اليومية وتشمل أسراب الطيور ومستعمرات النمل وأجسامنا والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تختلف عن الأنظمة الفيزيائية المعقدة التي لا تتكيف أو تتطور باستمرار، مثل إرسال صاروخ إلى القمر أو بناء برج خليفة. لذلك، فإن النقطة الأولى المهمة التي يجب تذكرها هي أن كلمة "مركب" لا تعني "مُعقَّد" كما في الاستخدام المعتاد للغة الإنجليزية.

تكمن أهمية وجدوى هذه الأنظمة، التي تشمل الأنظمة الاقتصادية وبالتالي مجال ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، في قدرتها على مساعدتنا في توقع وفهم والتعامل بشكل أفضل مع الغموض الاقتصادي، والانهيارات المفاجئة، وظهور فرص جديدة غير متوقعة، وعدم القدرة على التنبؤ، والعناصر المفاجئة. عندما تترابط الأنظمة، تتشابك الأزمات التي تحدث في أحدها مع الأزمات في الأنظمة الأخرى، ويُعرَف التأثير الذي تشعر به البلدان والمنظمات والأفراد نتيجة لتشابك هذه الأزمات أيضًا باسم تعدد الأزمات. ترد أمثلة على تعدد الأزمات في القسم التالي.

وبالمثل، تسمى المشكلات المستعصية بهذا الاسم لأن محاولات معالجة مشكلة في جزء من النظام يمكن أن تخلق مشكلة في مكان آخر من النظام. ونتيجة لذلك، فإن مشاكل السياسات المستعصية في النظم الاجتماعية والاقتصادية، مثل التفاوت الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي والفقر وغيرها، هي مشاكل مستعصية ولا حل لها. في أحسن الأحوال، يمكن تخفيف حدة هذه المشكلات إلى حد ما. إن الميل إلى زيادة الرقابة في مواجهة التعقيد عادة ما ينتهي بالفشل، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى القضاء على الديناميكية والإبداع في الأنظمة. إن تقبل التعقيد ومراقبة الأنماط والحفاظ على المرونة واتباع نهج تكيفي سيؤدي في أغلب الأحيان إلى نتائج مربحة للجميع. في الأقسام التالية، سنتعمق قليلاً في الأزمات المتعددة ومشاكل السياسات المستعصية، ونفهم ما يعنيه ذلك للدبلوماسية الاقتصادية.

تعدد الأزمات

الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد هي عبارة عن تشابك أسباب الأزمات في أنظمة عالمية متعددة بطرق تؤدي إلى تدهور تطلعات البشرية بشدة. التفاعلات السببية بين الأزمات المكونة لها أهمية كافية لإحداث أضرار طارئة تختلف عن مجموع الأضرار التي قد تحدث كل منها على حدة، وعادة ما تكون أكبر منها. وبالتالي، يجب معالجة هذه الأزمات مجتمعةً وليس منفردةً. من الأمثلة على ذلك تغير المناخ والانقراض الجماعي، والتهديدات والفرص الاقتصادية والوجودية التي يسببها الذكاء الاصطناعي، والارتفاع المخيف للشعبوية اليمينية المتطرفة، والصراعات المتعددة، والاستغلال المدمر للموارد الطبيعية المتبقية، والاستخدام المكثف للديون والمضاربة لتوسيع إنتاج الطاقة والحفاظ على النمو الاقتصادي.

تحدث الأزمات المتعددة عندما تتقاطع أحداث محفزة حادة وسريعة الحركة، مثل الانتفاضات السياسية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وإفلاس الشركات الكبرى، وفقدان الأنواع الأساسية في أنظمة بيئية معينة، مع ضغوط بطيئة طويلة الأمد في هذه الأنظمة. وتشمل هذه التحديات تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة ندرة الموارد، والإفراط في الاستدانة الاقتصادية، والاحترار العالمي، وتدهور البيئة.

ومن الأمثلة الحديثة التقليدية على الأزمات المتعددة ما حدث عندما تداخلت أزمة تغير المناخ المستمرة مع جائحة كوفيد-19 ثم الغزو الروسي لأوكرانيا ـ ثلاث أزمات منفصلة تداخلت عبر الأنظمة العالمية المترابطة، مما أدى إلى اضطراب سلاسل الإمداد على نطاق واسع وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى ارتفاعًا حادًا. ذكّرتنا الحرب بين روسيا وأوكرانيا بأن الشؤون الجيوسياسية عامل تغيير عالمي مهم بقدر أهمية المناخ والأوبئة والنظام المالي/الاقتصادي أو التحول التكنولوجي.

كانت كلمة "أزمة متعددة" هي كلمة العام في قاموس كولينز في عام 2022. وأعلن المنتدى الاقتصادي العالمي أن عام 2023 سيكون "عام الأزمات المتعددة"، حيث صرح كلاوس شواب أن "الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والجيوسياسية تتلاقى وتتداخل، مما يخلق مستقبلاً شديد التقلب والغموض."[4]

واستخدم رئيس المفوضية الأوروبية جان-كلود يونكر (2016)[5] مصطلح «تعدد الأزمات» للإشارة إلى تضافر التحديات المتعددة والمتعاضدة التي تواجه الاتحاد الأوروبي، بدءًا من "أسوأ أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية منذ الحرب العالمية الثانية" وصولًا إلى "التهديدات الأمنية في جوارنا وداخل دولنا، وأزمة اللاجئين، والاستفتاء في المملكة المتحدة"، والتي "تغذي بعضها بعضًا، مما يخلق شعورًا بالشك والريبة في أذهان شعوبنا".

في أوساط المانحين، اعتمدت شبكة ممولي المرونة أوميغا (ORFN) صراحةً مفهوم الأزمات المتعددة لتأطير اهتماماتها الخيرية. وتصف الشبكة تعدد الأزمات على موقعها الإلكتروني بأنه "مجموع كافة عوامل الإجهاد التي تؤثر على صحة الكوكب"، وتميّز بين "عوامل الإجهاد البيولوجية" (أزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتحمض المحيطات)، و"عوامل الإجهاد المجتمعية" (الفقر، وهشاشة سلاسل التوريد، والحروب)، و"عوامل الإجهاد التكنولوجية" (الأتمتة والذكاء الاصطناعي، والتهديدات السيبرانية، والتهديدات التي تشكلها البيانات على الديمقراطية)[6]. وتصف الشبكة الأزمة المتعددة كذلك بأنها غير مسبوقة، بمعنى أنها ليست مجرد تراكم لعوامل إجهاد منفصلة في وقت معين، بل هي ظاهرة جديدة ناشئة عن تلاقي عوامل الإجهاد وتفاعلها.[7]

وصف مجموعة من الأكاديميين المرموقين مؤخرًا ما أسموه "الفشل المتزامن" أو "البنية السببية الناشئة للأزمة العالمية".[8] وهم يشيرون إلى أن الأزمات العالمية الأخيرة تكشف عن نمط سببي ناشئ قد يتزايد تأثيره على نشأة وتطور أزمات عالمية في المستقبل. ويعرضون إطارًا نظريًا يحدد الأسباب العميقة للنمط والعمليات الوسيطة والنتائج النهائية. ويوضح الإطار كيف يمكن أن تتفاعل الضغوط المتعددة داخل نظام اجتماعي-بيئي واحد لتسبب تغيراً في سلوك ذلك النظام، وكيف يمكن أن تتفاعل التغيرات المتزامنة من هذا النوع في عدة أنظمة اجتماعية-بيئية منفصلة إلى حد كبير لتسبب أزمة أكبر بكثير بين الأنظمة، وكيف يمكن أن تنتشر هذه الأزمة الأكبر بسرعة عبر حدود أنظمة متعددة على نطاق عالمي.

ويخلص هؤلاء الأكاديميون إلى أن المدخلات الهائلة من الطاقة الرخيصة عالية الجودة هي وحدها القادرة على خلق واستدامة الترابط والتعقيد غير المسبوقين للحضارة الإنسانية، بما في ذلك الترابط بين المكونات المتنوعة لهذه الحضارة. ويوصون الباحثين بإجراء دراسات متعمقة حول الروابط السببية المعقدة والمتشابكة والمتطورة بين أنظمة الطاقة والغذاء والمياه والمناخ والمالية للبشرية، إلى جانب الآثار المترتبة على هذه الروابط على رفاهية الإنسان في المدى البعيد، مع ملاحظة أن برامج البحث قد تطرقت إلى العلاقات بين أزواج محددة من هذه الأنظمة، على سبيل المثال، العلاقات بين المياه والغذاء، والطاقة والتمويل، والطاقة والمناخ، والمناخ والغذاء، ولكن لم يدرس أي برنامج بحثي السلوك المشترك والمتطور لجميع الأنظمة الخمسة معًا، خاصة في ضوء قدرة المحيط الحيوي على الحفاظ على هذه الأنظمة.

آثار الأزمات المتعددة على الدبلوماسية الاقتصادية

في هذا القسم، ندرس أولاً بعض الأمثلة العامة على الآثار المحتملة للأزمات المتعددة على الدبلوماسية الاقتصادية في إطار السعي للتكيف الاستراتيجي من أجل إدارة الأزمات المتعددة مع تعزيز المصالح الاقتصادية والاستقرار على المدى البعيد. في القسم التالي، سننظر في بعض الأمثلة المحددة لما قد يعنيه ذلك بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة. بعض الآثار العامة هي:

- **تخصيص الموارد وتحديد الأولويات:** قد تواجه الحكومات والمنظمات الدولية تحديات في تخصيص الموارد ودرجو الاهتمام لمواجهة أزمات متعددة. قد يتم تحويل جهود الدبلوماسية الاقتصادية التي تركز عادة على الاتفاقيات التجارية أو تشجيع الاستثمار أو التعاون الاقتصادي إلى إدارة الأزمات وتخفيف آثارها، مما يقلل من فعاليتها.

- **الغموض والمخاطر:** تؤدي الأزمات المتعددة إلى زيادة عدم اليقين في الأسواق العالمية والظروف الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي هذا الغموض إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي وتعطيل سلاسل التوريد وتقلب الأسواق المالية. يجب أن تتعامل الدبلوماسية الاقتصادية مع تصورات المخاطر المتزايدة وأن تعمل على استعادة الثقة والاستقرار.

- **التنسيق والتعاون:** في مواجهة الأزمات المتعددة، تتطلب الدبلوماسية الاقتصادية الناجحة تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان والمنظمات الدولية. ويشمل ذلك التعاون في حزم التحفيز الاقتصادي، وتدابير تيسير التجارة، والجهود المشتركة لمواجهة التحديات المشتركة مثل حالات الطوارئ الصحية أو آثار تغير المناخ.

- **تعديل السياسات:** غالبًا ما تحتاج استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية إلى التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة خلال الأزمات المتعددة. فقد تطبق الحكومات سياسات تجارية جديدة أو تدابير مالية أو تغييرات تنظيمية للاستجابة للتباطؤ الاقتصادي أو اضطرابات السوق الناجمة عن أزمات أخرى.

- **الجوانب الجيوسياسية:** يمكن للأزمات المتعددة أن تغير الأبعاد الجيوسياسية، مما يؤثر على التحالفات والتنافسات، والاستقرار الإقليمي. قد تحتاج الدبلوماسية الاقتصادية إلى التعامل مع التغيرات في المشهد الجيوسياسي والتوترات الجيوسياسية التي تتفاقم بسبب الأزمات، مما يؤثر على العلاقات التجارية والشراكات الاقتصادية.

- **التعافي الاقتصادي طويل الأمد:** ينبغي أن تركز الدبلوماسية الاقتصادية الناجحة خلال الأزمات المتعددة على إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التعافي الاقتصادي والمرونة الاقتصادية على المدى البعيد. وقد يشمل ذلك تعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، ومعالجة التحديات الاقتصادية الهيكلية التي يمكن أن تؤدي الأزمات إلى تفاقمها.

أمثلة على الأزمات المتعددة الناشئة والدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها مركزاً للتجارة والطاقة والمالية العالمية، أن تتعامل مع التحديات العالمية المتداخلة للحفاظ على مكانتها الاقتصادية والدبلوماسية. كما تمت مناقشته في المقدمة، تعكس الركائز الستة المتداخلة للدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة نهجها الاستباقي في الاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومواردها المالية وسياساتها المبتكرة للحفاظ على ازدهارها الاقتصادي والمساهمة في التنمية الإقليمية. فقدرة الدولة على الحفاظ على التوازن بين الصناعات التقليدية (مثل النفط والتجارة) والصناعات الناشئة (مثل الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي) ينبغي أن تساعدها في الحفاظ على مرونتها في بيئة عالمية متقلبة ومتعددة الأزمات. فيما يلي بعض الأمثلة الملموسة على التحديات المحتملة والاستراتيجيات اللازمة للتغلب عليها.

1. الانتقال في قطاع الطاقة في ظل التحولات الجيوسياسية

- **التحدي:** يتسارع التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، في حين تُعقّد التوترات الجيوسياسية (مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا) أسواق الطاقة. ولما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة دولة رائدة في إنتاج النفط، فإنها تواجه ضغوطًا لتنويع اقتصادها مع الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى في مجال الطاقة.
- **مثال الدبلوماسية الاقتصادية:** تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرات مثل رئاسة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام 2023 لترسيخ مكانتها كدولة رائدة في مجال التحول إلى الطاقة المتجددة. وتستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة الدبلوماسية من خلال كيانات مثل مصدر(شركة للطاقة المتجددة) وأسبوع أبوظبي للاستدامة لجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع الطاقة الخضراء، مما يضمن لها دورًا مزدوجًا كمُصّدر للوقود الأحفوري ودولة رائدة في الطاقة النظيفة.

2. الأمن الغذائي والتحديات المناخية

- **التحدي:** يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، لا سيما في مناطق مثل الشرق الأوسط. تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة على واردات الغذاء، مما يجعلها عرضةً لاضطرابات سلاسل الإمداد العالمية بسبب الصدمات المناخية أو الحروب أو الأوبئة.
- **مثال الدبلوماسية الاقتصادية:** استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة بنشاط في دبلوماسية الأمن الغذائي، من خلال شراكات مع دول مثل الهند ومصر وكازاخستان لتأمين الاستثمارات الزراعية وسلاسل التوريد. ويعتبر إنشاء وادي التكنولوجيا الغذائية في دبي مثالًا آخر على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لترسيخ مكانتها كدولة رائدة في مجال الابتكار والمرونة في مجال التكنولوجيا الزراعية.

3. التنافس في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي

- **التحدي:** يُجبر تزامن الأزمات، بما في ذلك مخاطر الأمن الإلكتروني والتنافس التكنولوجي العالمي، الدول على تطوير بنية تحتية رقمية قوية. تواجه طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تصبح مركزًا للاقتصاد الرقمي تحديات ناجمة عن التنافس الجيوسياسي في مجال التكنولوجيا (مثل التنافس بين الولايات المتحدة والصين) وعدم الاستقرار الإقليمي.
- **مثال الدبلوماسية الاقتصادية:** تستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف لجذب عمالقة التكنولوجيا وتعزيز الابتكار وحماية بنيتها التحتية للأمن الإلكتروني. على سبيل المثال، أدى تعاونها في إطار الاتفاق الإبراهيمي إلى إقامة شراكات في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والأمن الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تسلط مؤسسة دبي للمستقبل واستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للذكاء الاصطناعي 2031 الضوء على الدور الدبلوماسي الذي تضطلع به الإمارات العربية المتحدة بوصفها مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا.

4. مرونة سلاسل الإمداد بعد جائحة كوفيد

- **التحدي:** أظهرت جائحة كوفيد19- أوجه ضعف في سلاسل الإمداد العالمية، والذي يزيد من تفاقمها أزمات متعددة مثل النزاعات الجيوسياسية والحروب التجارية. لما كانت دولة الإمارات مركزًا لوجستيًا وتجاريًا، فإنها ينبغي أن تضمن مرونة روابط سلاسل الإمداد.

- **مثال الدبلوماسية الاقتصادية:** عززت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كطرف رئيس في مجال الخدمات اللوجستية من خلال مبادرات مثل شبكة قطارات الاتحاد وتوسيع ميناء جبل علي. وتدخل الدولة كذلك في شراكات مع جهات فاعلة رئيسية في آسيا وأفريقيا وأوروبا للحفاظ على ممرات تجارية قوية وتعميق علاقاتها الاقتصادية مع الأسواق الناشئة.

5. التحالفات الجيوسياسية في عالم مفتت

- **التحدي:** تؤدي الحمائية المتزايدة والحوكمة العالمية المتفرقة إلى تعقيد الدبلوماسية المتعددة الأطراف. يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها طرفًا صغيراً ولكنه مؤثر، أن تتعامل مع هذا المشهد لحماية مصالحها.

- **مثال الدبلوماسية الاقتصادية:** يعكس انخراط دولة الإمارات النشط في المنظمات المتعددة الأطراف مثل مجلس التعاون الخليجي واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الاستراتيجية (سيبا) مع الهند وإندونيسيا وإسرائيل وتركيا وكمبوديا وجورجيا تركيزها الدبلوماسي على تنويع تحالفاتها. ويعكس تحول دولة الإمارات العربية المتحدة نحو مجموعة بريكس، التي انضمت إليها في عام 2024، استراتيجيتها الرامية إلى توزيع مخاطرها في نظام عالمي متعدد الأقطاب.

6. الأمن المائي في الشرق الأوسط

- **التحدي:** ندرة المياه مشكلة حرجة في منطقة الخليج، ويزيد من حدتها تغير المناخ والنمو السكاني. وتتشابك هذه الأزمة مع شواغل اقتصادية وأمنية.

- **مثال الدبلوماسية الاقتصادية:** تستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة في تكنولوجيا تحلية المياه ومشاريع إعادة استخدام المياه، وتشارك أيضًا على الصعيد الدبلوماسي من خلال تمويل مشاريع المياه في البلدان المجاورة وإقامة شراكات مع جهات رائدة عالميًا في مجال تقنيات المياه. تعزز هذه المبادرات القوة الناعمة للدولة وتضمن الاستقرار الإقليمي.

المشاكل المعقدة وتلك شديدة التعقيد

عرّف ريتل وويبر في عام 1973 " المشاكل المستعصية" بأنها مشاكل[9] لها أسباب ومصادر عديدة، فضلاً عن طرق غير دقيقة لمعالجتها، وهي يمكن إدارتها ولكن لا يمكن حلها حلًا نهائيًا. لا تُخفق إجراءات السياسات التقليدية في معالجة المشاكل الصعبة بفعالية فحسب، بل قد تؤدي إلى تفاقمها. تشكل مشكلات السياسات المستعصية تحديات كبيرة في عصر الأنثروبوسين، حيث تؤثر الأنشطة البشرية تأثيرًا سلبيًا عميقًا على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك انقراض الأنواع وتغير المناخ وتدهور التربة وإزالة الغابات وغيرها، وحيث تتفاعل مجالات الاستدامة الثلاثة (المجتمع والبيئة والاقتصاد) في بحثها عن توازن مرن. المشاكل شديدة الاستعصاء أو التعقيد هي مشاكل مستعصية تزداد تعقيدًا بسبب ضغوط الوقت وبسبب أن الأشخاص المسؤولين عن خلق المشكلة هم الأقل حافزًا لحلها، ومن الأمثلة على ذلك تغير المناخ. يشير ريتل وويبر إلى أن المشكلات المستعصية تتصف بعشر سمات مهمة:

1) ليس لها صيغة نهائية.

2) ليس لها "قاعدة توقف". بعبارة أخرى، تفتقر هذه المشكلات إلى منطق داخلي ينبئ عن توقيت حلها.

3) حلولها ليست صحيحة أو خاطئة؛ إنها جيدة أو سيئة فقط.

4) لا توجد طريقة لاختبار الحل لمشكلة مستعصية.

5) لا يمكن دراستها من خلال التجربة والخطأ. حلولها لا رجعة فيها، لذا، كما قال ريتل وويبر، "كل تجربة مهمة".

6) لا يوجد حد لعدد الحلول أو الأساليب المتبعة لمعالجة مشكلة مستعصية.

7) جميع المشكلات المستعصية هي في جوهرها فريدة من نوعها.

8) يمكن دائمًا وصف المشكلات المستعصية بأنها أعراض لمشكلات أخرى.

9) الطريقة التي توصف بها المشكلة المستعصية تحدد الحلول الممكنة لها.

10) لا يحق للمخططين أن يخطئوا. بخلاف الرياضيين، "المخططون مسؤولون عن عواقب الحلول التي يقدمونها؛ فقد تكون آثارها بالغة الأهمية بالنسبة للأشخاص المتأثرين بتلك الإجراءات".[10]

معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي عادة مشاكل مستعصية تنطوي على تعقيدات مختلفة نابعة من منطقها الداخلي، ولكنها تنشأ أيضًا عن تفاعلها مع العالم الحقيقي حيث التغيير هو الشيء الثابت الوحيد. وتعاملت تخصصات العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد تقليديًا مع هذه التعقيدات من خلال تجاهلها حتى تتمكن من تطبيق رياضياتها الأنيقة. تتعامل الدبلوماسية الاقتصادية مع قضايا العالم الواقعي، لكنها غالبًا ما تعتمد على النهج الأكاديمية التقليدية البحتة.

إن الوعي بهذه القضايا وقيودها هو الخطوة الأولى لمساعدة الدبلوماسية الاقتصادية على الاقتراب من تلك الحقيقة. الخطوة التالية هي استخدام أدوات علوم التعقيد لتعزيز براعة الدبلوماسي الاقتصادي في توجيه مسار عمله اليومي. بدون الأدوات المناسبة والرؤى الثاقبة، سننكر وجود التعقيد وما يرتبط به من استعصاء، أو نتجاهلها حتى نستطيع تطبيق أدواتنا الحالية. هذا النهج يخفي عالماً جديداً كاملاً من إمكانيات الابتكار والتغيير، ومن هنا تأتي أهمية الاعتراف بهذه الظواهر والتعرف على إمكاناتها وكيفية استكشافها.

المشكلات المستعصية في الدبلوماسية الاقتصادية

المشاكل المستعصية في الدبلوماسية الاقتصادية هي تحديات معقدة ومتعددة الأوجه تتحدى الحلول البسيطة بسبب طبيعتها المترابطة، وتعدد الأطراف المعنية، وتباين وجهات النظر. من أمثلة المشاكل المستعصية في الدبلوماسية الاقتصادية ما يلي:

- **اختلال التجارة والسياسات الحمائية:** تتطلب معالجة الاختلالات التجارية بين البلدان إدارة السياسات الاقتصادية وأسعار صرف العملات والاتفاقيات التجارية. وتزيد التدابير الحمائية مثل التعريفات الجمركية والإعانات من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق تجارة دولية متوازنة وعادلة.

- **تغيُّر المناخ والاستدامة:** يقتضي التفاوض على الاتفاقات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. ويشمل ذلك معالجة انبعاثات الكربون، وسياسات الطاقة، والممارسات المستدامة في جميع الصناعات، مع مراعاة الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول والآثار المترتبة على الوظائف والتفاوت في المساواة.

- **الاستقرار المالي العالمي:** يحتاج الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي إلى التنسيق بين البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية والمؤسسات المالية الدولية. الدبلوماسية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية في التخفيف من حدة الأزمات المالية وإدارة تدفقات رأس المال ومعالجة المخاطر المنهجية.

- **حقوق الملكية الفكرية والابتكار:** تؤثر المفاوضات بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية واللوائح التنظيمية على الابتكار ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأدوية والتقنيات الأساسية. يمثل تحقيق التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة، التي غالباً ما تمتلك عدداً أكبر من براءات الاختراع، ومصالح البلدان النامية التي تسعى إلى الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، تحدياً معقداً.

- **حقوق العمال وممارسات التجارة العادلة:** ينطوي ضمان معايير عمل عادلة وتعزيز ممارسات التجارة الأخلاقية عبر الحدود على معالجة قضايا مثل عمالة الأطفال واستغلال العمال والأجور العادلة. تنهض الدبلوماسية الاقتصادية بدور في التفاوض بشأن معايير العمل الدولية وتطبيق الامتثال للاتفاقات التجارية.

- **الاقتصاد الرقمي والأمن الإلكتروني:** يطرح النمو السريع للاقتصاد الرقمي تحديات تتعلق بخصوصية البيانات والأمن الإلكتروني ولوائح التجارة الرقمية عبر الحدود. الدبلوماسية الاقتصادية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي في مجال الحوكمة الرقمية مع تشجيع الابتكار وحماية مصالح الأمن القومي.

- **الصراعات الجيوسياسية والعقوبات الاقتصادية:** تتطلب إدارة التوترات الجيوسياسية والعقوبات الاقتصادية بين البلدان بذل جهود دبلوماسية لتهدئة النزاعات وتخفيف الآثار الاقتصادية على السكان الأبرياء وتيسير الحوار من أجل التوصل إلى حلول سلمية.

- **تفاوت الدخل والحد من الفقر:** يتطلب معالجة تفاوت المساواة في الدخل داخل الدول وفيما بينها تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتوفير فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن الحد من العوائق التي تحول دون الوصول إلى الفرص الاقتصادية. يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تدعم السياسات التي تعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

- **الأمن الغذائي والتجارة الزراعية:** يقتضي ضمان الأمن الغذائي العالمي بجانب تعزيز التجارة الزراعية العادلة والمستدامة معالجة قضايا مثل إنتاج الأغذية وتوزيعها، والحواجز التجارية، والإعانات، والآثار البيئية.

- **تطوير البنية التحتية والاستثمار:** يتطلب تيسير تنمية البنية التحتية في البلدان النامية جذب الاستثمارات الأجنبية، وإدارة القدرة على تحمل الديون، وضمان أن تعود المشاريع بالنفع على المجتمعات المحلية دون المساس بالمعايير البيئية والاجتماعية.11

التعامل مع المشكلات المستعصية في الدبلوماسية الاقتصادية

يمكن أن تساعد الرؤى المستمدة من مفهوم المشكلات المستعصية بشدة في الدبلوماسية الاقتصادية، التي غالبًا ما تنطوي على مواجهة تحديات معقدة ومتعددة الأوجه لا يمكن حلها بطرق مباشرة. فيما يلي بعض الأفكار المستمدة من التفكير التحليلي حول المشكلات المستعصية:

- **الاعتراف بالتعقيد والترابط:** تتصف المشكلات المستعصية بتعقيدها وترابطها وتداخل العديد من الأطراف المعنية ذات المصالح المتنوعة. وبالمثل، تتضمن الدبلوماسية الاقتصادية التعامل مع شبكات معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. إن إدراك هذه التعقيدات يساعد الدبلوماسيين على تجنب الحلول المبسطة ويشجع على اتباع نهج أكثر شمولية في حل المشكلات.

- **تقدير التنوُّع في وجهات النظر:** عادةً ما تنطوي المشكلات المستعصية على أطراف معنية لها وجهات نظر وقيم متنوعة. في الدبلوماسية الاقتصادية، من الأهمية بمكان فهم وتقدير الأولويات والمصالح المختلفة لمختلف البلدان. تؤكد الرؤى المستمدة من التعامل مع المشكلات المستعصية على أهمية الانخراط في الحوار والتفاوض والتسوية من أجل إيجاد حلول تراعي وجهات النظر المتنوعة.

- **التركيز على قابلية التعديل وإمكانية التكرار في النهج المستخدمة:** غالبًا ما تتطلب المشكلات المعقدة اتباع نُهج قابلة للتعديل وتتيح إمكانية التكرار؛ لأن الحلول قد تحتاج إلى التطور بمرور الوقت مع ظهور معلومات جديدة أو تغير الظروف. وبالمثل، تستفيد الدبلوماسية الاقتصادية من الاستراتيجيات المرنة التي يمكن تعديلها بحسب تغيُّر الظروف الجيوسياسية والأوضاع الاقتصادية والعلاقات الدولية. يمكن للدبلوماسيين الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إدارة المشكلات المستعصية لوضع استراتيجيات دبلوماسية مرنة قادرة على الصمود في مواجهة الغموض والتحديات غير المتوقعة.

- **تعزيز التعاون ومشاركة الأطراف المعنية:** تستلزم المشكلات المستعصية التعاون بين مختلف القطاعات والتخصصات. وبالمثل، تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية على الشراكات والتحالفات لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بفعالية. تشجع الرؤى المستمدة من المشكلات المستعصية الدبلوماسيين على تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لتحقيق نتائج مفيدة للجميع.

- **إدارة المقايضات وعدم اليقين:** غالبًا ما تنطوي المشكلات المستعصية على إجراء مقايضات بين الأولويات المتضاربة وإدارة عدم اليقين بشأن النتائج المستقبلية. تتطلب الدبلوماسية الاقتصادية في كثير من الأحيان من الدبلوماسيين التفاوض على مقايضات في مجالات مثل الوصول إلى الأسواق وحقوق الملكية الفكرية والمعايير البيئية ولوائح العمل. يمكن أن تساعد الرؤى المستمدة من التعامل مع المشكلات المستعصية الدبلوماسيين على تجاوز هذه التعقيدات من خلال تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة وتخفيف المخاطر.

- **تعزيز التفكير المنهجي:** تتطلب المشكلات المستعصية اتباع أسلوب منهجي يأخذ في الاعتبار السياق الأوسع نطاقاً والآثار بعيدة المدى للقرارات. يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تستفيد من التفكير المنهجي من خلال دراسة كيفية تأثير السياسات والاتفاقيات الاقتصادية ليس فقط على العلاقات الثنائية، بل أيضاً على النظم الاقتصادية الإقليمية

والعالمية. يمكن للدبلوماسيين الاستفادة من الرؤى المستمدة من المشكلات المستعصية لتوقع العواقب غير المقصودة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **المراقبة والتقييم والتعلُّم:** ينبغي للدبلوماسيين إنشاء آليات لرصد التقدم المحرز وتقييم فعالية الاستراتيجيات والتدخلات. التعلم المستمر هو مفتاح النجاح، ولن يتحقق ذلك دون وجود آلية واضحة. وهذا يسمح بإجراء تعديلات وتحسينات بناءً على النتائج الفعلية والدروس المستفادة.

- **تحقيق التوازن بين الاعتبارات قريبة المدى وبعيدة المدى:** غالبًا ما تتطلب المشكلات المستعصية تحقيق التوازن بين الأولويات قصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى والاستدامة. ينبغي للدبلوماسيين أن يأخذوا في الاعتبار الآثار المباشرة والآثار المستقبلية للقرارات والإجراءات، بهدف التوصل إلى حلول مرنة ومستدامة على المدى البعيد.

توفر الرؤى المستمدة من التعامل مع المشكلات المستعصية دروسًا قيّمةً للدبلوماسية الاقتصادية من خلال التشديد على أهمية التعقيد والتعاون والنُهج التكيفية والتفكير المنهجي. عند تطبيق هذه الأفكار، يمكن للدبلوماسيين تعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بفعالية وبناء علاقات دبلوماسية مرنة. نستعرض الآن بعض الأمثلة المحددة في دولة الإمارات العربية المتحدة على مشاكل السياسات المستعصية وكيف يمكن معالجتها.

مشاكل السياسات المستعصية والدبلوماسية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تشير مشكلات السياسات المستعصية في الدبلوماسية الاقتصادية إلى قضايا معقدة يصعب تحديدها، وتشمل العديد من الأطراف المعنية، وتفتقر إلى حلول واضحة. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتمتع بموقع استراتيجي واقتصاد قائم على الموارد وطموحات للتنويع، تبرز العديد من هذه التحديات. فيما يلي أمثلة محددة وحلول محتملة:

1. الانتقال من الاعتماد على النفط

طبيعة المشكلة: تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخياً على صادرات النفط لتحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، في ظل الضغوط العالمية لمكافحة تغير المناخ والدفع نحو استخدام الطاقة المتجددة، تواجه الدولة معضلة تقليل اعتمادها على النفط مع الحفاظ على النمو الاقتصادي.

الحلول المحتملة:

التنويع من خلال مئوية الإمارات 2071: أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة إصلاحات اقتصادية واستثمارات في قطاعات مثل الطاقة المتجددة (مثل مدينة مصدر) والتكنولوجيا والسياحة والصناعات المتطورة. تهدف هذه المبادرات إلى تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

الشراكات: يمكن أن يؤدي تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الرائدة في التكنولوجيا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية واليابان إلى تسريع نقل التكنولوجيا لمشاريع الطاقة المتجددة.

سياسات الحياد الكربوني: تُظهر استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (كوب 28) والتزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 جهودها الرامية إلى التوفيق بين الجهود الدبلوماسية والخطط المناخية العالمية.

2. التوترات الجيوسياسية في التجارة والاستثمار

طبيعة المشكلة: تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة تتصف بالحساسية الجيوسياسية، حيث توجد توترات بين الشركاء التجاريين الرئيسيين (مثل الولايات المتحدة والصين وإيران). تحقيق التوازن في العلاقات بين هذه القوى مع حماية المصالح الوطنية هو مشكلة مستعصية.

الحلول المحتملة:

الحياد الإستراتيجي: اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً دبلوماسياً محايداً، ووضعت نفسها في موقع الوسيط في النزاعات الإقليمية مع الحفاظ على علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة والصين.

المناطق الاقتصادية الحرة: إن إنشاء مناطق مثل منطقة جبل علي الحرة وسوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي قد عزز بيئة أعمال عالمية تجذب الاستثمارات على الرغم من التحديات الجيوسياسية.

التنويع في سلاسل الإمداد: يساعد بناء علاقات مع دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا في التخفيف من الاعتماد المفرط على طرق تجارية أو شركاء معينين.

3. اختلال سوق العمل

طبيعة المشكلة: يعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة على العمال الأجانب، حيث يمثل المواطنون نسبة ضئيلة من القوة العاملة. ويسبب هذا الوضع تحديات اجتماعية واقتصادية، وينبغي أخذه في الاعتبار عند التفاوض مع البلدان المصدرة للعمالة بشأن قواعد توظيف العمالة الأجنبية وتدريبها.

الحلول المحتملة:

سياسات التوطين: فرضت دولة الإمارات العربية المتحدة نظام الحصص على شركات القطاع الخاص لتوظيف المواطنين، وحفزت قطاعات مثل البنوك والتأمين على توفير برامج تدريبية لهم.

الإصلاحات في قوانين العمل: تهدف التغييرات الأخيرة، مثل إدخال التأمين ضد البطالة وتصاريح العمل المرنة، إلى خلق بيئة عمل أكثر إنصافًا وتحسين ظروف العمال الأجانب.

مبادرات تحسين المهارات: الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أمر بالغ الأهمية. تركز برامج مثل مبادرة "نافس" على تزويد المواطنين بالمهارات اللازمة للصناعات عالية الطلب.

4. التحدي: الأمن الغذائي والمائي

طبيعة المشكلة: المناخ الجاف والأراضي الصالحة للزراعة المحدودة في دولة الإمارات العربية المتحدة يجعلها تعتمد بشدة على واردات الغذاء. وتؤدي الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية وتغير المناخ إلى تفاقم هذا التحدي.

الحلول المحتملة:

التكنولوجيا الزراعية: استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في ابتكارات التكنولوجيا الزراعية مثل الزراعة العمودية والزراعة المائية (مثل شركة «آيروفارمز» في أبوظبي).

دبلوماسية الغذاء: تضمن الاتفاقيات طويلة المدى مع دول مثل الهند وأستراليا استقرار إمدادات الغذاء. تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تنويع مورديها من خلال التواصل مع العديد من الاقتصادات الأفريقية للحد من مخاطر الاعتماد المفرط.

مشاريع تحلية المياه: تستهدف الاستثمارات الضخمة في محطات تحلية المياه وتقنيات إعادة استخدام المياه معالجة مشكلة ندرة المياه. من شأن الشراكات مع المبتكرين العالميين في مجال تقنيات المياه أن تساعد في تحسين الاستدامة.

5. إدارة التنافس العالمي في مجال السياحة

طبيعة المشكلة: تحولت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مركز سياحي عالمي، لكنها تواجه منافسة متزايدة من منافسين إقليميين مثل المملكة العربية السعودية (من خلال رؤية 2030 ومشروع نيوم) وقطر (من خلال استضافة كأس العالم في عام 2022).

الحلول المحتملة:

التركيز على السياحة الفاخرة والمتخصصة: تضاعف دولة الإمارات العربية المتحدة من عروضها الفاخرة للغاية (مثل برج خليفة وأتلانتس ذا رويال) والسياحة المتخصصة مثل السياحة البيئية في الوثبة وحتا.

السياحة القائمة على الفعاليات: تزخر أجندة دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعاليات العالمية المهمة، من الرياضة (مثل سباق الجائزة الكبرى للفورمولا 1 في أبوظبي) إلى الفنون (مثل معرض دبي للفنون)، مما يجذب تدفقاً مستمراً للزوار.

مركز للنقل الجوي: الاستفادة من طيران الإمارات ومطار دبي الدولي كمراكز نقل عالمية المستوى يضمن نموًا مطردًا في أعداد الزوار.

عند معالجة هذه المشكلات المستعصية بحلول مبتكرة وتعاونية، ستواصل دولة الإمارات تعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية ونموذج يحتذى به للدول الأخرى. ويجب أن تدرك أن هذه الإجراءات الفردية مترابطة، وأن تستكشف إمكانية أن تؤدي هذه الترابطات وحلقات التقييم إلى فرص جديدة، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى مفاجآت غير سارة.

الخاتمة والتوصيات

تنشأ الأزمات المتعددة ومشاكل السياسات المستعصية من التعقيد المتزايد للعالم، الذي ينشأ بدوره من تعدد وكثافة الروابط والعلاقات المتبادلة بين البلدان والمنظمات والشعوب. تؤدي هذه الترابطات إلى نتائج غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها لتدخلات تبدو سليمة ولكنها لا تعالج سوى جزء من مشكلة في النظام ذاته. يجب أن تراعي الدبلوماسية الاقتصادية هذه العلاقات المتبادلة والتشابكات. ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة، بجانب الحفاظ على العديد من التدخلات السليمة التي تنفذها فعلًا في دبلوماسيتها الاقتصادية، تبني التفكير المنهجي في ممارساتها، ووضع نفسها في موقع يتيح لها التعامل بفعالية مع المشكلات المستعصية والأزمات المتعددة.

قد تدرس دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

أ. تبني التفكير المنهجي عمومًا والتفكير المنهجي التكيفي المعقد، لا سيما في عملها في مجال الدبلوماسية الاقتصادية حيثما كان ذلك ممكنًا.

ب. تحديد المشكلات المستعصية ذات الأولوية والأهمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ووضع التدابير المناسبة لمعالجتها.

ج. تحديد السيناريوهات المحتملة للأزمات المتعددة (باستخدام أدوات بناء السيناريوهات والتوقعات الاستراتيجية) ووضع استراتيجيات حوكمة استباقية مناسبة.

د. استخدام التفكير الاقتصادي المعقد عند الاقتضاء ومقارنته بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد والافتراضات القائمة لمعرفة المجالات التي قد تحتاج إلى تغيير في السياسات.

ه. إعداد دورات تدريبية وورش عمل وحلقات نقاش أو ندوات افتراضية قصيرة وطويلة الأجل مناسبة للدبلوماسيين الحاليين والجدد تتناول قضايا مثل التفكير المنهجي في الدبلوماسية الاقتصادية، واقتصاديات التعقيد، والتفكير المنهجي المرن والمعقد، والمشاكل الدبلوماسية الاقتصادية المستعصية، والأزمات المتعددة التي قد تكون لها أهمية للدولة.

Endnotes

1. Anwar Gargash Diplomatic Academy. 2024. UAE Economic Diplomacy Report 2024.
2. Yakop & Van Bergeijk. (2009). Quoted on page 30. UAE Economic Diplomacy report 2023. Original source: https://ideas.repec.org/p/ems/euriss/18715.html
3. For details of each pillar see Anwar Gargash Diplomatic Academy. 2023. The UAE Economic Diplomacy Report 2023.
4. Schwab, Klaus. 2023. Speech to World Economic Forum, Davos. January 2023 ,16. https://www.thethinkingconservative.com/world-economic-forum-declares-2023-the-year-of-the-polycrisis/
5. Juncker, C. 2016. Speech. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/speech_3117_16
6. Lawrence, Janzwood, and Homer-Dixon. 2022. 'What Is a Global Polycrisis? And how is it different from a systemic risk?' Cascade Institute discussion paper 4-2022.
7. Lerner, M. 2022. Changing Times. https://angleofvision.org/07/04/2022/changing-times/
8. Homer-Dixon et al. 2015. Synchronous failure. The emerging causal architecture of global crisis. Society and Ecology. September 2015.
9. Rittel, H. W., & Webber, M. M. 1973. 'Dilemmas in a General Theory of Planning.' Policy sciences, 169-155 ,(2)4. https://www.cc.gatech.edu/fac/ellendo/rittel/rittel-dilemma.pdf
10. Ibid, Quoted by Rittel and Weber in their 1973 paper.
11. Poulsen, L.N. 2015. Bounded Rationality and Economic Diplomacy: The Politics of Investment Treaties in Developing Countries. Cambridge University Press.